رئيس الحكومة يعرض مضمون «ورقته الاقتصادية» في جمعية المصارف

ميقاتي يكشف عن صندوق سيادي لعائدات النفط والغاز يخصص لسداد الدين العام
طربيه: نظامنا ليس خالياً من العيوب ...ولا بد من تصحيح الخلل في توزيع المداخيل

ميقاتي يهم بالجلوس والى جانبه سلامة وطربيه (علي لمع)

مع تصاعد الحديث في الآونة الأخيرة عن «استهداف» محتمل للقطاع المصرفي اللبناني في حال شكّل ممراً لهروب رؤوس الأموال من بعض دول الجوار المضطربة، لاسيما من جارته الأقرب سوريا، زار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أمس، جمعية مصارف لبنان، مؤكداً ثقته الكاملة بالقطاع المصرفي اللبناني وبالقيمين عليه، الذين بدورهم أعلنوا ثقتهم التامة بالحكومة وبرئيسها الذي «أراح البلد منذ بدء عمل الحكومة.«

وفي اللقاء، الذي حضره حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وسادته أجواء ايجابية جداً، على ما قالت لـ«السفير» أوساط اللقاء، حاول ميقاتي حشد القطاع المصرفي حول «ورقته الاقتصادية الشاملة» التي ينوي طرحها على مائدة مجلس الوزراء في الأيام المقبلة. فعرض لخطوطها العريضة، وفنّد بعض أهدافها، شارحاً ما لها من «انعكاسات ايجابية على المستقبل الاقتصادي للبلاد». وردّ ممثلو المصارف بالتأكيد على ضرورة إرساء الاستقرارين السياسي والأمني، بما يعزز، بالنتيجة، الاستقرارين الاقتصادي والمعيشي .

كما أكد ميقاتي «العمل على إنشاء صندوق سيادي يخصص لعائدات التنقيب عن النفط والغاز، وتكون هذه العائدات لاستحقاقات الدين العام فقط، ولا تصرف منها أي نفقة قبل أن يتراجع حجم الدين إلى ستين في المئة من الناتج المحلي». ودعا الجميع «الى التعاون لتحقيق الورشة الإصلاحية الضرورية، لا سيما على صعيد الكهرباء والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة وسائر القطاعات الانتاجية والتنموية». وقال: «أن علينا جميعا التعاون لان المسألة لا تخص الحكومة وحدها بل تعني كل القطاعات وجميع اللبنانيين. «

وكان ميقاتي لبى دعوة جمعية مصارف لبنان إلى لقاء حواري تناول مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية في البلاد، في حضور وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وأعقبه غداء تكريمي.

بداية، قال رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه» في عزّ الحرب الأهلية تخطينا الحواجز التي ارتفعت والدويلات التي أقيمت وأوصلنا الخدمات المصرفية عبر فروعنا إلى كل المناطق. وفي مقابل وضع قوى الأمر الواقع يدها على موارد الخزينة، وفّرنا للمالية العامة الأموال اللازمة لديمومة عمل الدولة بل لديمومة الدولة ذاتها. ووفرنا للدولة منذ مطلع التسعينيات حتى اليوم وفي ظل تعاقب الحكومات من مختلف الأحزاب والقوى جُلّ احتياجاتها التمويلية، وقد تخطت حالياً ما يقارب ثلاثين مليار دولار ٤٤ في المئة منها بالعملات الأجنبية و٥٦ في المئة بالليرة أي ما نسبته ٧٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. فساهمنا بذلك في استقلالية القرار السياسي بمنأى عن تدخل المؤسسات المالية الدولية أو المصارف العالمية يوم كان تدخلها وتقييد القرار السيادي للدول (كتركيا وباكستان والبرازيل والمكسيك) هو السمة البارزة لديها.«

وشدد طربيه على أن «الاستقرار النقدي ضروري أساساً للقوة الشرائية لذوي الدخل المحدود والأُجَراء وكذلك للاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد، وأخيراً لجعل القدرة التمويلية للقطاع المصرفي متاحة من خلال جذب الاستثمارات والأموال إلى لبنان.«

أضاف: «لم يَحُل التزامنا القطاع العام دون توفير كامل الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص اللبناني، وهو مولّد الدخل الوطني ومحرّك النشاط الاقتصادي وموفّر فرص العمل. وقد تعدت تسليفاتنا الإجمالية للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم صافيةً من الديون المتعثرة ٤١ مليار دولار، أي ما يوازي 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ونُجري للقطاع الخاص مدفوعاته الداخلية والخارجية بكفاءة عالية وكلفة متدنية. وليس أدلّ على ذلك من حجم مقاصة الشيكات التي تخطّت عام ٢٠١١ عدداً ١٣ مليون شيك وقيمةً ما يزيد عن ٧٢ مليار دولار أميركي .ووداىع القطاع المصرفي تقارب حالياً في المصارف العاملة في لبنان فقط ١٢١ مليار دولار أميركي.«

وقال: «في خدمة القطاع الخاص أيضاً دخلنا شركاء فاعلين مع الدولة في آلية دعم الفوائد ومع البنك المركزي في صيغ استعمال أو تخفيض الاحتياطي الإلزامي للقطاعات المنتجة وكذلك لتوفير مساكن لذوي الدخل المحدود ولفئات خاصة كالقضاة والعسكريين والمهجرين. فقد بلغت المبالغ التي وفّرناها من خلال الإقراض المدعوم حتى الآن بمجموعها ثمانية مليارات من الدولارات، معظمها أي ما يفوق ٧٠ في المئة، يعود لآليات الاحتياطي الإلزامي وما تبقّى، أي أدنى من ٣٠ في المئة لدعم الفوائد». تابع «موّلنا في المجال السكني وحده وبالعودة الى آليات الدعم ما يزيد عن ٧٠ ألف وحدة سكنية بمبلغ فاق خمسة مليارات دولار، أي بمتوسط يناهز 71 ألف دولار للمنزل الواحد. وقد بلغت المساكن المموّلة من خلال بروتوكول التعاون مع المؤسسة العامة للإسكان وحدَها اليوم ٥٠ ألف مسكن، أي أن ٥٠ ألف أسرة أصبحت تملك مساكنها... وليس ما يمنع بل سنكون متعاونين مع الحكومة والبنك المركزي لتمويل ترميم الأبنية المتداعية وتمويل مساكن جديدة أو شراء مساكنهم من قبل المستأجرين في حال أُقرّ قانون عادل للإيجارات. وقد آن الأوان لإفراج المجلس النيابي عنه.«

وتوجه طربيه إلى ميقاتي بالقول: إن تعاملكم على المستوى السياسي ـ الأمني أراح البلد منذ بدء عمل الحكومة. ومن المهم استمرار هذا المنحى وتأكيده. وقد جاءت عملية تصحيح الأجور بتوافق طرفَيْ الإنتاج وبجهد منكم ومن وزيري العمل والاقتصاد، وعلى الرغم من التجاذبات الحادة أحياناً جاءَت عادلة للجميع ضمن المعطيات القائمة .ويمكن تحسين الأوضاع الاجتماعية بشكل أوسع من خلال تصحيح الأوضاع السيّئة المتفاقمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ونأمل أن يتمّ التعاون بيننا كهيئات وبين الاتحاد العمالي العام لإنهاء ورشة إصلاح الضمان الاجتماعي ولإقرار مشروع ضمان الشيخوخة الذي يُعطي حلاً للضمان الصحي بعد سن التقاعد.
وقال: «على المستوى المالي، ولا سيما في ما يخصّ المالية العامة للدولة، نأمل أن يدفعنا ما تعانيه دول أوروبية عريقة من تخفيض في مكانتها من قبل مؤسسات التقويم العالمية ومن تفاقم في عجوزاتها ومديونيتها وكلفتها وملامسة حدود الإفلاس وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لكي نقارب بمنتهى العقلانية وضع المالية العامة لدينا. فالوقت لشدّ الأحزمة وضبط النفقات ولترشيدها بعيداً عن الاعتبارات الضيّقة والفئوية... الوقت ليس وقتاً للطروحات الشعبوية و/أو المرتجلة.«
أضاف: ليس نظامنا خالياً من العيوب. ولا بدّ من تصحيح الخلل الكبير في توزيع المداخيل. فحصة الأجور لا تُزاد بقرارات إدارية بل من خلال خلق فُرص عملٍ جديدة ومن خلال رفع إنتاجية الاقتصاد والموارد البشرية. إنها عملية تدريجية وبطيئة بطبيعتها.
وقال: في خضم التطورات الجذرية القائمة حولنا نتفاجأ بإدراج تعديلات ضريبية تتسلّل إلى مشروع الموازنة، ويُخشى إن أُقرّت أن تغيّر في غفلةٍ من الزمن أطراً قانونية راسخة منذ عقود، وأن تهدّد أنظمة شركات الهولدنغ والأوف شور وغيرها من المنظومة القانونية التي أثبتت جدواها. وبدلاً من تحقيق ايرادات اضافية للخزينة، ستؤدّي هذه الاجراءات في الواقع الى خسائر كبيرة وأضرار فادحة للخزينة ولكامل مجتمع الأعمال الصناعي والتجاري والسياحي والمالي.
ورد طربيه على ما سماه الحملة المركّزة على القطاع المصرفي في بعض وسائل الإعلام الأجنبية قائلاً «إننا نعمل منذ عقدين على تحديث العمل المصرفي والمالي في لبنان بتعاون وثيق مع السلطات من خلال اعتماد قواعد الصناعة المصرفية العالمية ومن خلال اتفاقية الحيطة والحذر والقانون ٢٠٠١/٣١٨ والتعاميم المرتبطة به ومن خلال الموارد المادية والبشرية الهامة والمتزايدة التي نخصّصها في هذا المجال .«أضاف «لقد أرسينا أنظمة وآليات تسمح لنا بإبقاء القطاع المصرفي بعيداً عن استعماله للعمليات غير المشروعة، الأمر الذي كان موضع تقدير من المجتمع الدولي. وتشهد على ذلك كل المرجعيات الدولية في الدول الكبرى وفي المنظمات والمؤسسات المالية العالمية، وتؤكّده في تقاريرها.«
وختم: «قوةُ قطاعنا المصرفي الذي يدير حالياً موجوداتٍ قاربت ١٥٠ مليار دولار بل ١٦٨ ملياراً اذا ما أُضيفت موجودات مصارفنا الشقيقة والتابعة في الخارج، صنعها تلاقي عنصرين اثنين: أولّهما مساهمون وإدارات خبيرة وواعية وذات رؤية وكفاءة. وثانيهما سلطات نقدية بدورها خبيرة وواعية ذات رؤية وكفاءة.«

ميقاتي

ثم تحدث ميقاتي، فقال: لا يمكن الحديث عن نمو او تطوير اقتصادي من دون وجود استقرار. في خلال الفترة الماضية اكدنا على هذا الامر، وباتت هناك قناعة لدى الجميع بضرورة الحفاظ على الاستقرار الذي يتواكب حتما مع انجازات كثيرة خاصة في القطاع المصرفي. نحن نشدد على الاستقرار، لان القطاع المصرفي هو من أهم القطاعات الاقتصادية اللبنانية ويشكل حزام أمان للبنان.
وقال: في مواجهة كل الضغوطات الاقتصادية العالمية هناك ضمانات من داخل القطاع المصرفي قوامها أمران الاول: حكمة حاكم مصرف لبنان، حيث وصلنا الى رقم قياسي في الاحتياط النقدي لدى مصرف لبنان، وبالمقارنة مع كل المراكز المصرفية في العالم نرى انه في لبنان لدينا أعلى نسبة في الحضور المصرفي.
اما الضمانة الثانية فتتمثل بالادارة الفاعلة للقطاع المصرفي في شكل عام، بحيث وصلنا الى ارقام اساسية للسيولة النقدية داخل المصارف، ويمكنني القول اننا مطمئنون الى الاستقرار الحاصل في القطاع المصرفي والى التوسع القائم في هذا القطاع.
أضاف: نحن حاليا في صدد مناقشة الموازنة العامة، وهي ليست فقط ارقام وحسابات، بل رؤية تأخذ بعين الاعتبار بعض الامور الاساسية، لقد اعددت مع فريق العمل دراسة كاملة لكيفية مقاربة الموازنة سنوزعها على الوزراء ونناقشها مع وزير المال، وهذه الدراسة ترتكز على البنود الاساسية الاتية:
اولاً: شمولية الموازنة بحيث تتضمن موازنات كل المجالس والادارات في الدولة، لا ان تكون موازنة مجزأة.
ثانياً: سنوية الموازنة لكي نعرف سنوياً حجم الانفاق والواردات فلا تتراكم الارقام من باب الى اخر، ومن موازنة الى اخرى.
ثالثاً: منطقية الارقام، إذ ان المطلوب ان تكون ارقام الموازنة منطقية وتعطي الموازنة صدقية. ويجب ان يتواكب هذا الامر مع مجموعة من التشريعات والقوانين التي يجب ان تأخذ مجراها القانوني والدستوري.
أضاف: من سلم اولوياتنا وضع سقف للعجز السنوي في الموازنة نسبة الى الناتج المحلي، اذ لا يجوز ان نتصرف كانه لا سقف للعجز. لسوء الحظ فان سقف العجز اليوم هو عال جداً وعلينا العمل على تخفيضه الى ما دون السبعة في المئة من الناتج المحلي الى ان يصل في خلال سنوات الى ما دون الخمسة في المئة. حالياً لا يمكننا الحديث عن خفض العجز الى ما دون الخمسة في المئة، لأن العجز في قطاع الكهرباء وحده يتجاوز الاربعة في المئة، ويجب علينا معالجة ملف الكهرباء لخفض قيمة العجز.
اضاف: أما الامر الثاني الذي نأخذه بعين الاعتبار، وقد نجحنا فيه نسبيا خلال الفترة الماضية، هو تحقيق توازن معين بين الدين الداخلي والدين الخارجي، وقد وصلنا الى مرحلة بلغ فيها الدين المحلي نسبة ستين في المئة في مقابل دين خارجي بنسبة اربعين في المئة، بعدما كانت النسبة معكوسة في السابق.
وقال: في موازاة هذه الاشارات الاساسية، نحن في صدد القيام بورش عمل اصلاحية هي في حاجة الى تعاون الجميع، لا سيما على صعيد الكهرباء والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة وسائر القطاعات الانتاجية والتنموية. علينا جميعا التعاون لان المسألة لا تخص الحكومة وحدها بل تعني كل القطاعات وجميع اللبنانيين. برنامجنا واضح قوامه الاستقرار لمواكبة النجاحات التي حققها القطاع المصرفي والمحافظة عليها، لأن هذا القطاع هو العمود الرئيسي للاقتصاد اللبناني، اضافة الى تنمية القطاعات الانتاجية واصلاح القطاع الاداري، والحكومة ستأخذ في خلال مقاربتها لموضوع الموازنة هذا العام، هذه المؤشرات الاقتصادية بعين الاعتبار.